

التداولية من كينونة اللغة الصورية إلى آفاق التواصل

أ. د. بشرى البستاني

■ الحمد لله الذي أشرقت بنوره الأرض
وعلى الغمر ظلام، والصلاة والسلام
على من فتح فضاء العلم للإنسانية
من المهد إلى اللحد، مُشرعاً باب الأمل
بدوام القدرة على استقبال المعرفة
مادام في الإنسان نبضٌ يتوق، مبشراً
بالتجدد الدائم والقدرة على
الفتوحات السنوية بمعارفها ولطائفها
وكشوف لذتها الأبدية، كي يبقى هذا
المخلوق المكرّم بالاستخلاف على
الأرض حاملاً أميناً للرسالة، جديراً
بالأمانة من خلال تطويره الدائم
لأدواته في الصيرورة والتحقق.

كانت اللغة وما تزال موضع اهتمام الباحثين منذ وعى الإنسان أهميتها في تشكيل مفردات حياته الخاصة والعامة، كونها الطريقة المثلى والأكثر إفصاحاً والأرقى درجة في سُلّم العمليات الذهنية وفي تشكيل أي حدث تخاطبي قادر على إنجاز فعل يتسم بكفاءة التواصل المطلوب، فقد شغلت اللغة الإنسان في أصلها وطبيعتها، فهي نظام ترميزي يشتغل على بنية صورية حسب؟ أم هي بنية ذات طبيعة وظيفية لها علاقات وثيقة بجوانب الحياة المعرفية كافة، ذلك إن طبيعة اشتغال اللغة يُعدُّ أمراً معقداً، كونه يعمل على تحويل المرجع أو الشيء المادي إلى رمز لغوي، وتحويل المجرد من الفكر

والمشاعر إلى ماديٍّ محسوس عبر الجمل أو الأصوات التي تحتوي ذلك الفكر وتلك المشاعر ملفوظة أو منطوقة، بالرغم من كونها غير قابلة للاختزال في منظومةٍ إشاريةٍ مهما كانت تلك المنظومة معبرة، ويجعل من التواصل بها يحتاج لمؤازرة غير اللغوي، مما يقع في حقل العمليات الاستدلالية التي يتطلّبها الفهم، فالبحث عن المعنى لا يقتصر على الإنتاج والتأويل في البنية اللغوية المجردة كما فعلت البنيويات وما حولها من لسانيات حسب؛ لأن ذلك لن يتيح لعملية الفهم أن تستكمل مداها إلا من خلال سياق تتضافر فيه عواملٌ غيرٌ لسانية وتلعب فيه استراتيجية المؤول ومن يخاطبهم دوراً في تحقيق هدف الحدث اللغوي الكامل، معتمدةً في ذلك على تفاعل حيوي للمعارف المشتركة والظروف التي تكتنف المرسل والمخاطبين معاً من خلال دراسة مجمل الأحوال التي تتعلق بعملية الإنجاز اللغوية- السياقية والمقامية بكل ما تتضمنه مفردتا السياق والمقام من اشتباكاتٍ زمانية ومكانية ونفسية وأيديولوجية - إنتاجاً وتلقياً - ومن ظروف خاصة وعامة يمكن لها أن تحيط بعملية التواصل، على أنّ ما تقوم به اللغة في عملية تحويل المرجعيات إلى شبكة علاقات لغوية هو من أعقد العمليات الذهنية التي تجري في خلايا العقل الإنساني، وهي عمليةٌ لم يتمكن المختبرُ التشريحي ولا النفسي ولا النقدي التحليلي من فك كنه أسرارها، ولذلك كان هذا السر وسيبقى لمديٍّ بعيدٍ مدار بحث ومحاولات تفسير وتأويل.

إنّ تعريف ابن جني للغة أنها أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم وحاجاتهم، يُدخل اللغة باعتقادنا في صميم العملية التواصلية، فالتعبير لا ينبع من فراغ، ومفردة القوم تؤشر الدائرة الواسعة التي يجري بها الحدث اللغوي، والمشاركة الفاعلة التي تتم من خلالها، ومفردة أغراضهم توحى بأهمية ما يجري وتشعُّبه وسعةِ حقوله ومضامينه، كونه يشمل الحياة بكل فعاليتها ووقائعها وأحداثها، ومهما تحدّثنا عن ذكاء ابن جني في طروحاته اللغوية والصوتية ودقتها إلا أن ما طرحه من قضايا وإن كانت موضع اهتمام القدماء لكنها لم تنل من البحث اللغوي العربي الحديث ما يضعها في إطارها المهمّ من التأسيس الموضوعي لما جرى من تطوّر في الدرس اللغوي الغربي المعاصروما كان يجب أن يُصار إلى التأسيس عليه واستكمال ما جاء به اللغويون العرب والنقاد الذين درسوا مقاصد الأدب وجمالياته في تراثنا القديم تحليلاً واستقصاءً، شأننا في ذلك شأن حقولنا المعرفية والحياتية الأخرى التي لم نؤسس فيها على بؤر تراثنا أكثر الأحيان، بل انصرفنا للأخذ من الغرب مباشرةً منقطعين عن معارفنا وما فيها، وعبوراً لمراحلٍ زمنيةٍ قد لا يجوز القفزُ عليها إلا لضرورات إجرائية

يأتي هيدجر ليمنح اللغة الإنسانية مرةً أخرى ما تستحق من اهتمام إذ يؤكد أن اللغة بيتُ الوجود، حاويته ومستوعبة أحاسيس ناسه ومشاعرهم، وانشغالات حياتهم وإيمانهم وزمهم القاهر المتجبر الذي يلفُّ كلَّ شيء بمعطفه الخرافي ماضياً نحو الأمام، منسرباً ومغيّباً كل شيء، إنها اللغة مرةً أخرى تتربع على عرش البحث متمكنةً من الخلود والتخليد، فهي وحدها التي تمكنت من احتواء الزمن والحياة إذاً، بأنوثتها المقتدرة التي كثرت في دراستها النظريات واختلفت الفلسفات، لكنها ظلت وستظلُّ فاتحةً أبوابها المشرعةً على كلِّ قول جديد، وكلُّ جديد فيها سيؤول إلى قديم حين يقتحمه الرأي الآخر. إن الاهتمام الذي أولته النظريات اللغوية المجردة والمناهج النصية للغة حين سجت النصوص داخل حدود البنية الصورية ونظرياتها المعرفية، ألحق باللغة نفيها العزلة وحرمتها من الخصوبة التي لا يمكن لها أن تنبض في الأعماق إلا من خلال تفاعلها الحيوي مع الحياة ومرجعياتها وأحداثها وتوجهاتها، ولذلك ما لبثت تلك النظريات أن انحسر مدها وما انبثق عنها من توجهات الشكلانية ثم النقد الجديد في أمريكا فالبنوية التي هيمنت على النقد فترةً من الزمن منتصف القرن الماضي، إذ انتهت النظريات الجديدة التي تلّتها إلى خطورة عزل اللغة عن مجريات الحياة، وخطر مكننة الثقافة باستلاب إنسانيتها واقتصارها على المادي المحسوس من خلال هيمنة التكنولوجيا وما اكتنفها من جفاء، وأهمية العودة إلى فتح أفق النص على المعنى ومرجعياته فكانت بدايات النظريات الجديدة في جذور البحث التداولي وفي نظريات القراءة التي أولت اهتمامها بالنص والقراءة أولاً، ثم أعطت السلطة الكلية للقارئ في بناء المعنى، ولعلَّ قولتهم السائدة، (لا يوجد قراءتان متطابقتان للقارئ الواحد لنصٍّ واحد) ما هي باعتقادي إلا مقولة تداولية ناتجة عن فهمهم لأهمية تباين اللحظة القرائية وما يحيطُ بها من ظروف نفسية وخارج نصية تختلف من لحظة لأخرى، ليختلف معها الفهم تفسيراً وتأويلاً، ثم جاء التفكيك ليمنح بناء المعنى للقارئ كلياً وليفعل فعلته التقويمية للنص في الاختلاف والإرجاء واللا أصل وغياب الحقيقة التي يكمن فيها سرُّ المعنى وضياح الاستقرار والثبوت وإساءة القراءة واللا أثر جراء التشبث والتشذير والتشظي. وكان عبر هذا وذاك ينمو ويتطور تيارٌ جديد يولي الاهتمام لأطراف عدة لا مناص من تفاعلها لإنتاج دلالات تتلاءم مع ظروف تشكلها وتلقمها معاً، فليس النصُّ وحده حاوي المعنى، ولا المبدعُ أو المرسلُ/ المتكلمُ وحده منتج الدلالة، وليس السامعُ أو القارئ أو المخاطب، وليس هو تفاعل هؤلاء معاً؛ لأن هناك ظروفاً تتدخل في تشكيل الحدث التّخاطبي تدخلاً لا بدَّ منه شئنا أم أبينا، من هنا

دخل السياق عاملاً حاسماً في ترسيم الأبعاد التي لا بدَّ من تفاعلها في تحقيق عملية الفهم وتفعيلها، وتبلور هذا الاتجاه المهمِّ فيما استقرَّ عليه البحثُ اللغوي الحديث بمصطلح التداولية التي كان منشؤها نتاج التفاعل بين كلِّ الفلسفات والحقول المعرفية ذات العلاقة بإنتاج المعنى كالفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والمنطق وعلم السياسة والظروف الاقتصادية والإيديولوجيات المهيمنة وغيرها.

تتعدُّ ترجماتُ مصطلحِ البراغماتية إلى العربية لتتضمنَ مصطلحاتٍ عدَّةً منها التداولية والتخاطبية، وتتعدد في الترجمة للعربية المصطلحاتُ المقابلةُ للتداولية إلى التبادلية والتواصلية والقصدية والمقامية، ومنهم من أطلق عليها الفعليات، وذلك بسبب سعة الأفق الذي اشتغلتُ به وكثرة الفضاءات التي تداخلتُ فيها على وفق مناهجٍ أخرى لسلوك اللغة في الفلسفة التحليلية وعلم الاجتماع وعلم النفس المعرفيِّ واللسانيات. وهذا الفرعُ الذي يعنى بالتخاطب يهتمُ بدراسة كيفية انتقال المعنى ليس فقط على أساس المعرفة اللغوية (كالنحو والمعجم والدلالة.. الخ.) بين متكلمٍ ومستمعٍ، بل وعلى أساس سياق الكلام المنطوق وسياق الاستقبال، والمعرفة بوضع المتشاركين في التخاطب، وكذلك بقصد المتكلم وظروف الكلام. ولذلك عمد بعضهم إلى تخصيص مصطلح السياق سمة للعلاقة بين مكونات النص وظروفه، بينما جعل المقام سمةً لما يحيط بالمتخاطبين، وفي هذا الصدد تشرح التداولية مصطلحاً ومفهوماً وإجراء كيف يتمكن مستخدمو اللغة من التغلب على الغموض الواضح وعلى المشاكل التي تعترض عملية فهم قصد المتكلم، طالما أن المعنى يعتمد على طريقة الكلام ومكانه وزمانه وما إلى ذلك من محددات وظروف محيطة.

ويطلق على القدرة على فهم المعنى المقصود من متكلمٍ لآخر مصطلحُ كفاءة التخاطب التي يقابلها بالإنكليزية *Communicative Competence*. من هنا فإن أيَّ كلامٍ منطوقٍ يصف وظيفة تخاطبية *Communicative Function* سيطلق عليه مصطلحُ ما وراء التخاطب الذي هو بالإنكليزية *Metapragmatics*

لقد تعددت الآراء التي تناولت بالبحث الأسسَ والجذورَ التي كانت المرتكزات الأولية للتداولية المعاصرة، فمنهم من يؤرخ لها منذ القدم، إذ كانت تُستعمل كلمة *Pragmaticus* اللاتينية، وكلمة *Pragmaticas* الإغريقية بمعنى (عملي). ومنهم من يُرجع تأسيسها إلى الفلسفة التحليلية للفيلسوف غوتلوب فريجة ثم فنكنشتاين والفلسفة التحليلية مطلع القرن العشرين، هذه الفلسفةُ التي أكدت أهمية وضع

اللغة موضع الدراسة والتحليل ضمن أي منهج فلسفي، إذ أكد الألماني فنجنشتاين أن المعنى لا يتسم بالثبوت ولا التحديد ما دامت ظروف التخاطب في تغيرٍ دائم، وتبعه في ذلك الفلاسفة الذين تأثروا به وأهمهم أوستن وسيرل واضعاً نظرية أفعال الكلام، وغيرهما من فلاسفة أكسفورد الذين كان لهم أثرٌ مهم في تطوير البحث التداولي من أمثال غرايس والذين عملوا على وضع مفردات الجهاز المصطلحي لهذه النظرية/ المنهج وتطويره، بما جعلها تتغلغل في جوانبٍ عدّة من جوانب الدرس اللغوي والمعرفي والبلاغي والنقدي، بل وفي جوانبٍ متباينة من الحياة في ميادينها المهمة قانونية كانت أم معرفية أخرى، كما يشار إلى إسهامات موريس عام ١٩٣٨ في إشارته المهمة للتداولية وهو يقسم علم العلامات على حقول ثلاثة هي النحو في دراسته لأهمية العلاقة بين العلامات، والدلالة التي تدرس علاقتها بالأشياء، والتداولية التي تدرس علاقة العلامات بمستعملها ومفسريها، متأثراً في تقسيمه ببيرس الذي لم يتسم تقسيمه بهذا الوضوح. وهكذا نجد الدارسين مختلفين في تحديد بداية انطلاق التداولية، من القدم إلى الفلسفة التحليلية، ثم لموريس، ولناقشات جون أوستن في جامعة هارفارد الذي كان همّه تأسيس اختصاص في فلسفة اللغة وليس في اللسانيات، وهناك رأيٌ ينفرد بالتأريخ لها بمطلع سبعينات القرن الماضي حين آل البحث التداولي إلى تطوير شروطه ومحاوره على يد بول غرايس ١٩٧٥.

أما من يعيد جذور التداولية -مصطلحاً حديثاً- من الباحثين العرب إلى أصول تراثية عربية فإنهم ينظرون إلى وجود الاتساقية القائمة في كتاب سيوييه والتي أرجعها الباحثون لبعيد تداولي كما ينظرون إلى محاججات الجاحظ للشعبوية وإلى اهتمامه بفن الإقناع، وما اهتم به ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء من مراعاة الشاعر العربي لنوع المخاطبين في توجيه شعره وفي اهتمام عبد القاهر الجرجاني وابن رشد والقرطاجني وغيرهم من النقاد والمفكرين العرب بالمتلقي، وفي تعريفهم البلاغة أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال واهتمامها بالمقام، وفي نظرية الخبر والإنشاء وأسسها الأبستمولوجية التي عدّ الدكتور مسعود صحراوي ظاهرة الأفعال الكلامية مندرجةً ضمنها وغيرها مما تناوله التراث العربي في مباحثه النقدية واللغوية والبلاغية، لكن هل يعني ذلك وجود التداولية - الحديثة - في التراث العربي القديم، أم يعني وجود فكر تداولي اقتضته حاجة متقدمة في الإبداع والتلقي معاً، وتفسير ذلك يعود باعتقادي إلى نضج الفكر الثقافي والمعرفي الناجم عن الثراء الحضاري المخصب الذي اتسمت به تلك العصور العربية مما جعل تفكير المبدعين في ذلك الزمن القديم يتسم بالشمولية

وبالمقدرة على تحليل الظواهر وتأويل الأحوال وتعليل ما هو مبدعٌ أصيل من الفن والعلوم وما له صدى في نفس المخاطب عما دونه بما يعلل ويفسر ويرجع للأسباب والأثار معاً، لأن العلوم المعاصرة التي أنضجها تراكمُ الجهد الإنساني عبر التاريخ لا ترجع إلى الوراء، بل تمتصُّ الخبرةَ الماضية التي اكتسبها لتؤسسَ عليها، ومن خلال التَّنَاصِي الثقافي والحضاري الشمولي تُنتج ما هو متطورٌ معاصرٌ ومطوّرٌ وأكثر نضجاً وتقدماً، وإذا كان الغربيون قد أفادوا من تراثنا وطوره وبنوا عليه عبر قنواتٍ عديدةٍ فإن علينا ألاّ نحمل الأخر نتائج سكونيّتنا التي يمكنُ إرجاعها هي الأخرى لأسباب وأسباب.

إن تفاوت تعريفات التداولية وتباينها كان الناتج الطبيعي لتفاوت مقاصد معرفتها فهناك مَنْ حصر مجالها في الخطاب على العكس من اللسانيات التي اهتمت برصد الجملة، ومنهم مَنْ حصرها في دراسة العلاقة بين العلامات ومفسريها، ومنهم من فتح حقلَ دراستها بحيث جعلها تدرس كلّ ما يحيطُ بالمتكلمين وبعملية التواصل نفسياً وظرفياً واجتماعياً، ومنهم من اهتمَّ بدراستها للأدب ورمزيته ومجازاته وحججه في ضوء توجهاتها الجديدة، وعلى أية حال فإن التداولية لم تعد اليوم سلةً مهملات اللسانيات؛ لأنها صارت حقلاً مهماً كُتبت فيه المئات من الكتب في أوروبا وأمريكا لكن لم يُترجم منها للعربية إلا القليل، ولعلَّ هذا الإقبال الذي لقيه الدرس التداولي في الغرب واهتمامه بدراسة العلاقة بين اللغة وبينيتها اللغوية والسياق كان كما ذكرنا ناتجَ ردِّ الفعل على المناهج النصية التي عزلت البنيةَ الصوريةَ للغة عن محيطها وما صحب ذلك من عزل اللغة عن الإنسان وقضاياها وعن المرجعيات الخارجية ذات الحضور والفاعلية في النص وذات العلاقة المباشرة بالإنسان، بينما أكدت التداولية على الشروط القبليّة والأوضاع المشتركة بين المتخاطبين التي أطلق عليها (علم الاستعمال اللغوي) مؤكدين أهمية العوامل غير اللغوية المحيطة في تأويل القول وفهم المقاصد والظروف التي لا بدَّ لها من التدخل للتأثير في بناء المعنى الناتج عن القول، وهذا ما يعطيها الأهمية التي تتمتع بها الآن في الدرسين التنظيري والتطبيقي.

وحول مهمات التداولية دارَ جدلٌ كثير كذلك، ولعلَّ المتفق عليه أن مهمتها تأكيدُ فعلِ السياق في العملية التواصلية وأهميته في الكشف عن المغيبات المتضمنة داخل الخطاب والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد معاني النصوص؛ لذا كان هدفها السعي لفهم العوامل خارج لغوية لتوظيفها من أجل فهمٍ أعمق للخطاب، انطلاقاً من حاجة

الحدث اللغوي لما يحيط به ويؤثر فيه خارج النص، وما ورد فيها من ردٍّ على ما جاءت به اللسانيات البنيوية وما جاء في طروحات جومسكي من أن اللغة أداة تجريدية قابلة للانفصال عن مستعملها وعن استعمالها معاً، فضلاً عن أهمية عملها في ردم الفجوة التي كانت قائمةً بين البنى اللغوية المجردة ونظريات التواصل وما يتبع ذلك ليس من إعادة اللغة لمسرح الحياة حسب، بل ومن إعادة نبض الحياة للغة التي هي واحدة من أهم مظهرات الوجود الإنساني والكشف عن دواخل هذا الوجود والإيحاء بمضمراته والإعلان عن أهدافه وحفظ جوهر تراثه وحضارته.

إن تأكيد التداولية على أهمية الظَّفَر بالمعنى كان الحافزَ الأهمَّ - وسيظلُّ - لتنشيط الدرس في هذا الميدان، فوصولُ المعنى للمخاطبِ هو الهدفُ من تفعيل اللغة عبرَ التخاطب، والمعنى هو هدفُ كلِّ الجدليات التي تنموها الحياةُ وتسعى لتطوير ذاتها من خلاله، المعنى هو هدفُ الخطابات الرصينة بأنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية وفلسفية، والتأسيسُ للمعنى هو هدفُ الآدابِ والفنون بكل توجهاً، ومن ثم فهو هدف الإنسان الطامح إلى بناء منظوماتٍ قيم وتشكيل جمالياتها بوعي يدرك أن تحقيقه لن يكون إلا من خلال دمج المعرفة بالجمال، فقضية بناء المعنى كانت المرتكزَ الرئيسَ الذي حفَّز نظرياتٍ وفلسفاتٍ متعددةً على اقتراح طرائقٍ مختلفةٍ لملاءم الفجواتِ والفراغات في النصِّ سبيلاً للوصول إلى استخلاص الدلالات حينما تغيب أو تُحاط بالغموض والغلالات والإيهام، ولذلك وضع فلاسفةُ التداولية شروطاً في غاية الأهمية لاستنتاجه واستخلاص مراميه، منها مبدأُ التعاون بين المتخاطبين من أجل تحصيله حتى وصلت بعضُ الشروط إلى المطالبة بالتحضُّر والتهذيب في الحوار من أجل إنجاز عملية التواصل واستمرارها وصولاً إليها للغاية المطلوبة. لكنَّ تلك الشروط التي تناولت الاقتصاد والوضوح وتجنُّب الإسهاب واللجوء للمترادفات تعرضت للانتقاد من قبل مبدعي الأدب؛ لأنها قد لا تلائم كلَّ المقامات التي يتمُّ فيها التواصل، فالوضوح مثلاً قد لا ينسجمُ وفنونَ الأدب التي تحكمها طرائقٌ معينةٌ في التعبير والتمييز والتشكيل، كما أن حرية الإبداع ترفض إملاء أي شرط من الشروط في تعبيرها عن التجربة الفنية؛ لأن هذه التجربة محكومة بذاتها وبما تُمليه عليها شروط اللحظة الإبداعية وحدها.

ومما يوجه للتداولية من نقد، نشوؤها عبر مجموعة من النظريات المنسجمة من حيث النظر إلى أهمية السياق الذي يتمُّ فيه وعبره الحدث التواصلية، وتفاوتها تبايناً

من حيث التوجهات وإرباك جهازها المصطلحي وغموضه بل وإيهامه أحياناً باعتراف فلاسفتها الغربيين، كلُّ ذلك جعل طروحاتها النظرية لا تتسم بالتماسك المطلوب ولا التلاؤم والانسجام كونها تشتغلُ في حقول متباينة تمتد من السياسة والقوانين إلى الأدب والنقد عبر حقول نفسية وحياتية ومعرفية عدة، وإنها متهمة بإشاعة الفوضى بالدرس اللغوي والنقدي مما يؤكد حاجتها لاستكمال درستها وتفصيل مفرداتها، فضلاً عن افتقارها للمعيارية التي توفرت في المناهج الأخرى معللين الهشاشة والتشويش الذي لحقها بكونها تتعاملُ مع نصوص متعددة الفضاءات وهذه النصوصُ تحركها محنة الإنسان في حياةٍ تتسمُ بالقلق والأزمات مما يوجب عليها معالجة أزماتها في الانتقادات الموجهة لها، ولهذه الانتقادات سمتان: إيجابية وسلبية، الأولى داعية لمواصلة البحث والتطور والإضافات المستمرة مما يعمل على توسيع أفق مجالاتها وتركيز مصطلحاتها وفتح آفاقها ما دامت التطوراتُ المعرفيةُ قائمةً وسريعة التحولات، والثانية تعمل على إرباك الدارس والمهتمين بهذا الحقل من خلال اللَّبس وعدم الوضوح وحاجة هذا الدرس لكثير من الانسجيمات، فضلاً عن اختلاف الدارسين في مدى صلاحيتها لدراسة وتحليل الأجناس الأدبية لافتقاد مفردات جهازها المصطلحي إلى الانتظام مستثنين من ذلك فنَّ المسرحية كونه قائماً على الحوار أو التخاطب حيث يدخل الحجاج محوراً مهماً فيها، وفي هذا باعتقادنا نوعٌ من القصور في فهم الأدب والفنون كون الحوار كامناً في صميم كلِّ نصٍّ منذ اشتعال الحضارة المعاصرة وانتقال الفنون بأزماتها من الغنائية إلى الدرامية، وما دامت النصوصُ لا تتحقق إلا حين تنفتح على التلقي وتصير مشروعاً للحوار مع القارئ.

ولعل من المهم القول إن تفرعات التداولية وتشعب محاورها وحقول اشتغالها دعا بعضهم إلى مقترح إطلاق مصطلح (تداوليات) عليها وليس تداولية واحدة، لكن يمكن القول إنها بالرغم من كلِّ الإرباك والغموض والتشعبات واختلاف الرؤى في طرائق التعامل البحثي معها إلا أنها نجحت في بناء جهاز مصطلحي يتسم بالغنى والثراء، وأن هذا الجهاز أسهم وسيبهم في اجتراف طرائق تحليلية لُبني الخطابات المختلفة وفي حقول عدة منها، إذ تدخل فيها مباحث متعددة من العلوم التي أشرنا إليها، وفي اللغة ترامى فضاء عملها في النحوي والبلاغي والصوتي والنقدي وغيرها، وقد تطور الكثير من مصطلحاتها حتى تشكل من بعضها نظريات صار لها مجالات اشتغال واسعة، وقد طرح كتاب التداوليات الذي أعدّه وقدم له الدكتور حافظ إسماعيلي علوي في ميدان جهازها المصطلحي مئة وثمانية وخمسين مصطلحاً وإن كان الكثيرُ مما ورد منها مشتركاً

فيما بينها وبين المناهج الأخرى ولا سيما البنيويات والسيما والتأويل. ولعل أهم هذه المصطلحات التي تحولت إلى نظريات هي أفعال الكلام (*Speech Acts*) والاستلزام التخاطبي (*Conversational Implicature*)، ونظرية السياق (*Theory Contextual*)، والحجاج (*Argumentation*) على سبيل المثال، مما ستوضح قضاياها في بحوث هذا الكتاب.

قام كتابنا على مقدمةٍ وثلاثة فصول، كان الفصلُ الأول منها بعنوان (التداولية مرجعيات ورؤى) وتضمّن خمسة بحوث، أولها بعنوان (التداولية، قراءة في النشأة والمفهوم) للدكتور مؤيد آل صوينت، تناول فيه تحديدات التداولية، التي انصبت غالباً على معالجة العلاقة بين المتكلمين والسياق الذي يرد فيه الملفوظ، وقد لخصت التداولية في دراسة الآثار اللغوية التي تظهر من الخطاب، وينظر إلى التداولية على أنها مبحث لساني جديد، لكنّ البحث فيها يمكن أن يؤرخ له منذ عصر أقدم. كما عني البحثُ بنشأة التداولية وبتلمس خطوطها في الاتجاه التحليلي في (الفلسفة التحليلية)، وهو الاتجاه الرئيس في فلسفة اللغة، أو التيارُ الغالب في الفلسفة المعاصرة الذي ركّز على موضوع اللغة، وحاول تغيير مهمة الفلسفة وموضوعها وممارستها. ومن المحاور الأخرى التي عولجت في هذا البحث: (مهام التداولية، والتداولية والعلوم الأخرى، ونظرية أفعال الكلام، والأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية، وتصنيف الأفعال الكلامية من حيث الأفعال الصريحة والأفعال الضمنية).

وكان البحثُ الثاني بعنوان (التداولية وصلتها باللسانيات البنيوية والسيماية)، للدكتور سامي شهاب أحمد، الذي أكد أن الألسنية واحدة من الدراسات التي سجلت حضوراً فاعلاً في ساحة المدونة النقدية؛ لما لها من تأثير مباشر في النص الإبداعي، فهي تتعامل مع النص بوصفه كينونة قابلة للمناورة نتيجة ما يقبع في جسدها من أصوات وتراكيب ودلالات، ولكنها مناورة لا تتخطى حدود النص مما يجعل إمكانية سقوطها في هوة المساءلة أمراً واقعاً، وعليه أخذ الحقل النقدي دوره في السؤال عن مكامن الخلل والاضطراب الذي اعتري الدراسات الألسنية التي اهتمت بالنص على حساب المبدع والمتلقي، مما ولّد في النهاية تياراً آخر للألسنية مهمته تخطي حاجز النص وإيجاد فرصة التواصل المعرفي، عن طريق الخروج إلى الواقع وقد مثّل هذا التيار التداولية. تضمّن البحث تمهيدا وثلاثة محاور، تناول التمهيدُ الإشكالية المصطلحية التي نتجت عن الترجمات غير الدقيقة لمصطلح التداولية، وتناول المحور الأول: التداولية وصلتها

باللسانيات البنيوية، وفي المحور الثاني عالج البحث التداولية وصلتها بالسيمائية،
وخصّص المحور الثالث للحديث عن الجهاز المصطلحي المفاهيمي للتداولية.

أما البحث الثالث فكان موسوماً بـ(النص والتواصل ملامح من تداولية الخطاب)
للدكتور جبار سويس الذهبي، وقد حاول إلقاء الضوء على جملة من المفاهيم
المتداولة في الدرس اللساني المعاصر الذي اتخذ من النص والخطاب أداةً لآليات
التواصل اللغوي. متناولاً الآليات التي اعتمدت في ميدان الاتصالات الهاتفية من خلال
عرض خطاطة شانون، ومن ثم عرض البحث آليات علماء اللغة في وصفهم لعملية
التواصل، ومفهوم الخاصية النصية التي لا بدّ لأي قطعة من الكلام أن تتضمنها كي
تكون نصاً، والتي تعتمد في جانب كبير منها على علاقات تداولية تتمثل في العلاقات
الخارجية التي تحكم النصّ والتي يطلق عليها دي بوجراند (سياق الموقف) الذي يشمل
المحيط الثقافي والاجتماعي والمعرفي والتاريخي. وأيضاً المعايير النصية. ومن ثم تناول
مفهوم التداولية معتمداً مقارنةً معرفية لأسس النظرية وآلياتها، رابطاً بينها وبين
مجموع المفاهيم التي قدّمها البحث بوصفها سياقاً تواصلياً، تقوم أساساً على تفسير
النص بوصفه فعلاً كلامياً، أو بوصفه سلسلة من أفعال كلامية، فضلاً عن التطورات
التي طرأت على التداولية والإضافات عليها من خلال بيان أهمية العلاقة القائمة بين
اللغة بوصفها رموزاً ودلالات، والعلاقات الخارجية (التداولية) التي تحكم النصّ
اللغوي وتؤثر في الباطن والمتلقي والرسالة على حدٍ سواء.

بينما عالج البحث الرابع وعنوانه (الدلالات والتداوليات... علاقة وإشكاليات)
للدكتور خالد خليل العلاقات والإشكاليات التي تعترض مسيرة الدلالات والتداوليات
والعلاقة بينهما، من حيث إن المشتغل بإبستمولوجيا الفكر اللساني والتأريخ لاتجاهاته
تمكن من أن يميّز بين تيارين لسانيين رئيسين هما: تيارٌ بنيويٌّ صوريٌّ، يقف في مقاربتة
اللغوية عند حدود بنية اللغات الطبيعية، ولا يكاد يتعداها، وهو ما نجده في
اللسانيات البنيوية، بشقيها الأوروبي (ديسوسير) والأمريكي (بلومفيلد)، وتيارٌ وظيفيٌّ
تواصلِيٌّ، يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية، من خلال ربطها بما تؤدّيه اللغات من
وظائف داخل المجتمعات البشرية، وتعدُّ المقاربة البنيوية اللغة بنية مجردة.

تخلّت اللسانيات البنيوية عن البحث فيما وراء الكينونة اللغوية بمفهومها الشكليّ
الذي يركّز على الشكل دون المادة، وراحت تُقصي الإنجاز اللغويّ المتجسّد في الكلام،
من خلال تركيزها على دراسة اللغة بذاتها ومن أجل ذاتها، فتحوّل الدرس اللسانيّ مع

البنويين إلى علم صوري مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، لا يأخذ بالحسبان عناصر التواصل اللغوي، مثل أحوال التخاطب والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجزُ فيها الخطاب وربطها بما تؤدِّيه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية،

وجاء البحث الخامس (النقد التداولي من الحدث اللغوي إلى التواصل التقني) للدكتور محمد سالم سعد الله مؤكداً أنّ الممارسات المعرفية المطروحة في معالجة المصطلحات النقدية ومناهجها تتسم أحياناً بغياب تحديد النسق النقدي على المستوى المعرفي، من حيث كونه متواليات معرفية متعايشة مع النسيج العلمي والبيئي المحدد ضمن رقعة إقليمية معينة، وعلى المستوى اللغوي بوصفه إمكانيات دلالية تمنح التركيب معاني عدة، ولهذه الأخيرة ارتباطات منها: ثقافية واجتماعية وسياسية ونفسية.

ويحيط الدرس النقدي المتعلق بالتداولية تنظيراً وتطبيقاً. إشكاليات عدة تبدأ مع مرحلة ولادتها الفلسفية والأبعاد الدلالية الذرائعية، مروراً بعلاقتها مع مرحلة تطورها العلمية مع نظريات التواصل وتحليل الخطاب، وليس انتهاءً بالآليات المنهجية التي وظفتها للاشتغال، ونظراً للصعوبة المعرفية التي تعترض مسيرة التداولية فقد تحولت عند البعض إلى أيقونٍ تصطبغ به بحوثهم دون تحديد منهجي أو إجرائي لأبعادها العلمية والمنهجية؛ لذلك يسعى هذا البحث لبيان الكيفية التي تتم بوساطتها دراسة التداولية، وبيان إمكانية تحديد مسارها: من الفلسفة إلى الفلسفة، ومن الفلسفة إلى النقد، ثم من النقد إلى التقنية، وذلك من خلال ثلاثة محاور: (المسار الفلسفي، المسار النقدي، المسار التقني).

تقدم هذه المسارات رؤية نقدية للتعامل مع التداولية وبيان مسيرتها الفلسفية والمنهجية، وتحديد أهم الآليات النقدية التي تمارسها في اشتغالها النصية، فضلاً عن التعريف بالتداولية التقنية التي تُعنى بدراسة الحوارات التفاعلية ومتابعة طرائق التواصل بين المتحاورين في الواقع التقني الافتراضي، كما تُعنى بتدقيق أنظمة المحادثة بين المستخدمين والحفاظ على سياق تطور الخطاب وتنميته وتفاعله. بينما كان البحث السادس موسوماً بـ(التداولية الأدبية، دراسة نقدية) للدكتور أحمد عدنان، الذي حاول إلقاء الضوء على مفهوم مصطلح التداولية الأدبية (*Literary Pragmatics*) الذي ينطلق من التصور القائل بأنّ البنية اللغوية للنص الأدبي لا تتقيد دائماً بقيود النحاة، بل إنّ لها علاقة بالآثار المترتبة على النص وبما يؤديه، أو لها

علاقة بكيفية إنتاج المتلقين له واستهلاكه، فهي تعني بالتواصل الأدبي والتعاون الفعّال بين المؤلف والمتلقي، الذي هو نتيجة لوجود رسالة شخصية من المؤلف إليهم، ومن أجل أن يكون ذلك التواصل ناجحاً ينبغي أن يتبع مبادئ معينة أهمها: مبدأ التعاون ومبدأ الاستلزام ومبدأ العدول، كما أنّ لهذا التفاعل أساليب موجودة في النص الأدبي أهمها نطق الصوت أو النطقية، وتداخل النصوص، ويحاول هذا البحث في نهاية المطاف أن يقدم نقداً لعدد من أفكار هذا المفهوم، تشجيعاً لثقافة النقد وحصراً لثقافة الانهار، كون المؤلف له السلطة الكاملة على نصّه فهو الذي يصوغ نصه الأدبي وينظمه بطريقة مخصصة، وهو الذي أبدع تلك الصورة وأوجد ذلك الرمز ووظف ذلك التراث وأوجد تلك الشخصية في الرواية أو المسرح وصاغ ذلك الحوار وصور ذلك المكان ووصفه... إلخ، وهو الذي يأخذ هذا المعنى ويقتبس معنى آخر ويتناص مع نصوص أخرى، وهو الذي يصرح بمعنى الجملة هنا ويوضحه ليمنع أيّ تأويل متوقع للقارئ، ويغمضه في جملة أخرى ليمنح القارئ جزءاً من سلطته ليستمتع بمتعة التأويل والبحث عن الدلالة وليفعل آليته الذهنية التأويلية، وكلاهما مقيد كذلك بسلطة النص وقواعد اللغة التي يكتب بها أو التي يحلل بها النص الأدبي.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه (التداولية، مفاهيم وأفاق) وتضمّن خمسة بحوث الأول منها بعنوان (ثلاثية القارئ والنص والسياق، مقارنة للشواذ النحوية تداولياً) للدكتور جودة مبروك محمد، إذ عمل على مقارنة الشواذ النحوية مقارنة تداولية منطلقاً من أن اللغة ظاهرة إنسانية، يتحقق وجودها بالفعل الكلامي، وهو العنصر الملموس في عملية التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، ومن الظواهر اللغوية ما هو شائع وما هو نادر الوجود، ويبدو أن الأخير في حالة صراع من أجل البقاء مع سابقه، وكان من حظّ العربية أن وُجِدَتْ بها شواذ نحوية حفظها التاريخ، ولا يتوقف أمرها على النظام التركيبي، فهناك شواذ صرفية ودلالية وصوتية، ويتطرق البحث إلى دراسة ظاهرة الشذوذ النحوية على وفق معطيات حددتها التداولية اللسانية، ويكشف عن خصائصها التركيبية في ضوء ما اشتهرت به من صفة الشذوذ والإهمال، وهدف إلى دراسة الظاهرة في ضوء ملكات المتلقي والنص والسياق بقسميه الداخلي والخارجي، وقد انقسم البحث على ثلاثة أقسام؛ الأول عن خصائص القارئ، والثاني عن النص والثالث عن السياق.

وجاء البحث الثاني موسوماً ب(الاستدلال على المغزى المقصود من الفعل الكلامي

غير المباشر) للدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة محاولاً تأصيل (نظرية الفعل الكلامي) *Speech-Act Theory* التي ظهرت في العصر الحديث على يد اللغويين والفلاسفة الغرب وبيان سبق اللغويين العرب والمسلمين في تأسيسها، وقد ركز بشكل خاص على ظاهرة أفعال الكلام غير المباشرة *Indirect Speech Acts* التي اقترن اسمها بالفيلسوف سيرل *Searle*، الذي بدأ البحث بعرض مركز لنظريته في الفعل الكلامي غير المباشر: تعريفاً ومصدراً ووجوداً وعلاقة بفرضية المغزى الحرفي والخطوات الاستدلالية التي يمكن للمستمع أن يتوصل إليها، ثم تناول إسهام اللغويين العرب ولاسيما البلاغيين في الكشف عن هذه الظاهرة ابتداء من استعمال الجرجاني والسكاكي للاستدلال في الكشف عن المغازي والمقاصد الفعلية للكلام بصورة عامة ومروراً بتحليل ظاهرة المجاز المركب التي استعملها البلاغيون في تحليل الفعل الكلامي غير المباشر بالمصطلح المعاصر، وفي الختام تمّ التركيز على توسيع البلاغيين من شُراح التلخيص لتحليل أفعال الكلام غير المباشرة ولاسيما كشفهم للخطوات الاستدلالية التي يستعملها المستمع للوصول إلى المغزى المقصود من الكلام والتي تكاد تكون مطابقةً للخطوات التي وردت في طروحات (سيرل) بشأن الموضوع نفسه، كل ذلك من خلال أمثلة اقتبست من شُراح التلخيص وبخاصة (ابن يعقوب المغربي) في كتابه (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح).

أما البحث الثالث فكان بعنوان (الحجاج ونظريات التواصل) للدكتورة فاطمة داؤد وتناول قضية الحجاج في الدرس البلاغي المعاصر الذي تبدى في حقلين مهمين: الحقل اللساني، والحقل النقدي، وانفلت الحجاج ليصبح فرعاً من فروع نظرية التواصل، ومن هنا تناولت الباحثة العلاقة بين الحجاج ونظريات التواصل، وتوضيح الارتباط الوثيق بين البلاغة وهذه النظريات والسيميائيات في مجال وصف الخصائص الإقناعية للنصوص وتقويمها إذ شكلت البلاغة والديالكتيك والمنطق مصادر الحجاج وأطره، فكان (فن الجدل- وتقنيات الاستدلال- وفن الخطاب) روافد للدراسات المعاصرة، حيث برز الحجاج وتأصل كمبحث أساسي في البلاغة الحديثة اعتماداً على الأبعاد الاجتماعية لهذه البلاغة. إن الإشكال المطروح في البحث هو: ما العلاقة بين نظريات التواصل والحجاج؟ وكيف استلهم الحجاج بعض رؤاه من التنظير السيميائي والنظريات التواصلية؟ ما العلاقة بين البلاغة والحجاج، والتواصل؟. وقد حاولت المحاور هنا الكشف عن نظريات التواصل التي تعددت توجهاتها، ملقنين الضوء على أهمية الحجاج في هذه النظريات، من خلال دراسة التأثير والتأثر عن طريق الفعل

الكلامي أو الإنتاج الكلامي، فكل عبارة منطوقة تخدم غرضاً معيناً مما يجعل الكلام سلسلةً من النشاطات التي يتم بها تصميم العبارة وتنفيذها.

وحاول البحث الرابع الموسوم (بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحوارية، مقارنة تداولية) للدكتور هيثم محمد مصطفى الاشتغال على نظريتين من نظريات اللغة والعمل على كشف المقاربة بينهما تداولياً بالنظر إلى بنية المعنى فهما من حيث المستوى الأدائي والوظيفي في النص وما ينتج عن ذلك من تلاؤم مع الجوّ الخطابى ومقاصد أطرافه، هما (النظرية السياقية *Contextual Theory*) و (نظرية الاستلزام الحوارى *Conversational Implicature*)، والنظرية الأولى تعنى بـ(السياق التواصلى *Communicative Context*) للألفاظ والعبارات بدراسة كل ما يحيط بالحدث اللغوى من ظواهر غير لغوية كـ(المقام، والمتكلمين، ومقاصدهم، وحيثيات الاستعمال) وغيرها وأثر ذلك في استخلاص المعنى من النص أو الخطاب، في حين تعنى النظرية الثانية بالبحث عن معايير وضوابط (القدرة التواصلية *Communicative Competence*) وسيلة لاستقصاد المعنى في شكله التداولى المطلوب، ذلك أن أصل الخطاب حسبما تفترضه هذه النظرية وجود قوانين حوار ومحادثة خاصة يلتزم بها المخاطب بالكيفية التي يتطلّبها الغرض متسماً في ذلك بالوضوح والإبانة قدر المستطاع لتحقيق المقصود التخاطبى، غير أن المتكلم عادة ما يتجاوز إحدى محاور هذه المحادثة فيلجأ إلى خرقها، ويتوسل لإدراك المعنى بغرض سياقى وأداء لغوى غير مباشر، أو مستلزم من مقام خطابى آخر يتقصده المتكلم قصداً، سعياً إلى خلق الدلالة المتضمنة من القول.

وتوجه البحث الخامس الموسوم بـ(مشكلة اللغة والمنطق في تعلم اللغة والترجمة، رؤية دلالية تداولية) للدكتورة سوسن صالح سرية إلى دراسة بعض المشاكل التي يواجهها دارس ومدرس اللغة الأجنبية إضافة إلى المترجم والتي تتعلق بابتعاد اللغات في بعض الأمور عن المنطق مما يصعب عملية الفهم والتواصل بين المعلم والمتعلم، وبعض هذه المشاكل دلالية وبعضها تداولية وبعضها نحوية وبعضها صرفية بل وبعضها حسية، ولكنّ البحث لا يسعى لتصنيفها، كما لا يحاول البحث تفسير أو محاولة فهم هذه الظاهرة بل يكتفى بالإشارة إليها والتنبيه لوجودها لأن تفسيرها لا يخضع للمنطق، ويركز البحث على الاختلافات بين أربع لغات تسنى للباحثة دراستها أو تدريسها وهي العربية والإنكليزية والألمانية والصينية.

وقد طرح البحث أسئلة مثل: هل تخضع اللغة للمنطق؟ وهل تشترك الأمم

المختلفة في منطوق واحد؟ وعندما يتحدث الناس من أمم مختلفة عن الأشياء نفسها هل تتطابق الصور المنطقية التي تخلفها عقولهم وبالتالي يتحدثون عن الفكرة ذاتها بنفس الأسلوب والمنطق؟ وهل يرى الناس من أمم مختلفة الأشياء بالمنظار نفسه؟ وهل تستمع آذانهم للأصوات والموسيقى بالطريقة نفسها؟ وهل يمكن تطبيق بعض المفاهيم التداولية على كل اللغات بطريقة متكافئة؟.

وارتأى البحث السادس الموسوم (قصيدة النثر، مقولة تداولية في مشروع الجماعة المفسرة) للدكتور محمود خليف الحَيَّاني أن تكون قراءته لمصطلح قصيدة النثر قراءةً تداولية من خلال مشروع ستانلي فش والجماعات المفسرة، ولاسيما إن هذا المصطلح قد أحدث إشكالية في الخطاب النقدي العربي بين الرفض والقبول، إذ إنَّ كلا الجانبين - المرَّحِبين منهم والمشكِّكين - قد انطلقوا من معايير تاريخية ونصية وأسلوبية في حكمهم النقدي على قصيدة النثر، فكانت قراءتنا التداولية قائمة على أساس تقويض وتفكيك مركزية خطاب المرَّحِبين والمشكِّكين بقصيدة النثر التي قادتنا إلى أن نتلمس اتجاهًا ثالثاً لقراءتنا لهذه القصيدة على أنها مقولة تداولية من إنتاج واستعمال الجماعة المفسرة التي تعيد كتابتها حسب الظروف والسياقات المتغيرة، وهذه الطريقة التداولية في تحديد الجنس الأدبي (قصيدة النثر) بعيدة عن الثبات الدائم وتختلف باختلاف الثقافات والأزمان وطبيعة المؤسسة الأدبية والسياقات التداولية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى التي تشكلت بالطريقة نفسها، والتي سوف تكون عرضةً للتغير المستمر، وإن انفتاح الأدب أو قصيدة النثر بوصفها مقولة تداولية تستوعب في المستقبل أي تجديد وانتهاك يتبلور على ضوءه جنس جديد مرتبط بصيرورة المجتمع وتداولية الجماعة المفسرة.

وجاء الفصل الثالث الموسوم (مسارات الرؤى في التطبيق) متضمناً خمسة بحوث أولها بعنوان (الفعل الكلامي النصي، قصيدة وتعطُّلت لغة الكلام مُفدَى زكريا أنموذجاً) للأستاذ الدكتور عبد الحلیم بن عيسى مفيداً من نظرية أفعال الكلام في التحليل النصي إذ جرت في الدراسات المعاصرة تحوُّلات كبيرة، انتقلت من الاهتمام بالجملة إلى ما هو أشمل وأعم؛ أي النص، وكان من نتائج ذلك أن استدعى الاهتمام به ضرورة الانفتاح على مكوّناته وعدم البقاء في الإطار النسقي الذي انبنت عليه المناهج البنيوية التي أقصت عمداً المعطيات الخارجية في الممارسة النصية، وقد تم ذلك في رحاب الدراسات التي دعا فيها روادها إلى الأخذ بعين الاعتبار ما تُمليه معطيات

العملية التواصلية في الكشف عن مكان من السياق وفعاليتها ؛ وقد بيّن (أوستين *Austin*) وتلامذته أنّه لا يمكن ضبطُ الفعل الإنجازي الذي يقوم عليه الفعل الكلامي من غير الأخذ بعين الاعتبار معطيات مسرح القول الذي يُنتج فيه، وهذا البحث يندرج ضمن هذه الرؤية التي تضبط طبيعة هذه النقلة، والأسباب التي أدّت إليها. ولتوضيح كل ذلك عمد الى مدونة أدبية لتطبيق إجراءات هذا المنهج في النص الشعري. وانطلق فيها من إشكالية البحث عن طبيعة الفعل الكلامي النصي، والكشف عن التصور الذي يضبط ويحدّد كفاءات تحديد قوته الإنجازية الكلية. ويحاول البحث الثاني الموسوم (الأبعاد التداولية عند الخطيب القزويني، التقديم والتأخير في كتاب الإيضاح نموذجاً) للدكتورة هناء محمود شهاب إضاءة جانب من جوانب تراثنا البلاغي في ضوء مستجدات النظريات اللسانية المعاصرة، فتراثنا البلاغي - كما يرى الكثيرون - ما يزال في حاجة إلى أن يتم التعامل معه تعاملاً استكشافياً لا تعامل تركيبات بلاغية أو معاني ثنائية. إن فهم ما تركه القدماء وما فكروا فيه وكيف فكروا فيه ولماذا، بهدف استخلاص نظرية لغوية تعنى بالتركيب والدلالة منظوراً إليها من وجهة تداولية هو خدمة لتراثنا البلاغي وإظهار للقيم الإيجابية التي يمتلكها والتي ما تزال تغرينا بالبحث فيه دائماً، لذا وقف البحث عند مدونة بلاغية هي كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (٧٣٩هـ) متخذاً من علم المعاني وتحديد أسلوب التقديم والتأخير فيه موضوعاً للدراسة، فضلاً عن نظره في التراكيب التحويلية التي عرضها القزويني بآليات تداولية مبيّناً أن مراعاة المقام والحال في تلك المدونة لا يختلف عن السياق في مفهومه التداولي الحديث فضلاً عن الاهتمام بالمتلقي كونه الأساس في فهم المعنى وقصد الدلالة وهذا ما ألح عليه القزويني في مبحث التقديم والتأخير، وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة.

وهدف البحث الثالث (الحجاج في الخطاب الشعري العربي الحديث قصيدة لا تصالح لأمل دنقل نموذجاً) للدكتورة ورقاء يحيى المعاضيدي إلى مقارنة مصطلح الحجاج، وبيان علاقته بالتداولية، وكيف أفاد الحجاج من نظرية أفعال الكلام، عبر دراسة الأفعال الإنجازية، التي تؤسس لعملية التواصل عن طريق اللغة منطلقين من فكرة (أن كل شيء عند الإنسان تواصل) على رأي فيليب بلانشيه، والخطاب الشعري المدروس هنا هو قصيدة (لا تصالح) للشاعر أمل دنقل وحججه فيها يهدف إلى رفض الصلح مع العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين وامتد اغتصابه لأراضي عربية أخرى، وهذه القصيدة تمثل هدف المؤلف في توصيل فكرة وقعت ضمن الأفق

التداولي الذي يبني نفسه من خلال تواصل المتكلم مع المخاطب، بدواعٍ مقصودة عبر السياق العام للخطاب المدروس، الذي تميز بالتتابع المنطقي في المقدمة الأساسية الكبرى (لا تصالح) مروراً بعرض الموضوع بكل ملابساته، من خلال الأسباب والمبررات منتهياً بالنتائج التي كُثِّفَت بنبذ التصالح السلبي، لأن المصالحة لا تتمتع بشرف القلب كون العدو ماكرًا وغادراً.

وتناول بحث (إنجازية الشعر، مقارنة تداولية لنماذج من الشعر العباسي) للدكتور عبد الله بيرم الراشدي الحديث عن مفهوم الفعل الكلامي (*SpeechActs*) بوصفه نواةً مركزية في كثير من الأعمال التداولية، مشيراً إلى أهمية التمييز بين أمرين:

١- المنطوقات التقريرية التي تصف وقائع العالم الخارجي، وتكون صادقةً أو كاذبة.

٢- المنطوقات الأدائية التي تُنجزها الأفعال؛ إذ أنكر أوستن أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم وصفاً يكون إما صادقاً وإما كاذباً، ورأى أن هناك نوعاً آخر من العبارات يشبه العبارات الوظيفية [الخبرية] في تركيبها لكنه لا يصف وقائع العالم، ولا يوصف بصدق ولا كذب، ويؤكد البحث أن جوهر نظرية أوستن يكمن في أن الأقوال قد تكون أحياناً أفعالاً، أو بعبارة أدق: (مؤدية إلى أفعال)، وأهميتها ترجع إلى إثبات أن تلك المنطوقات ليست خالية من المعنى، وإلى تحديد السمات المميزة لها، كما تناول البحث التمييز بين جوانب الفعل الكلامي الثلاثي، من حيث التمييز بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية، فضلاً عن الحديث عن إنجازية الشعر وما يتعلق بالعلاقات والأقسام المندرجة فيه، وأن التداولية بإنجازيتها تصلح لدراسة مرامي الشعر وتأكيد القيم التي تضمنها.

وتناول البحث الخامس موضوع (الاقتضاء التَّخاطبي، دراسة في آيات من سورة الأنعام (للباحثة نور وليد التداولية بتعاريفها وأبعادها الأخرى وكيفية تطبيق هذا المنهج في القرآن الكريم، واختار آيات من سورة الأنعام لدرستها من خلال الاقتضاء التَّخاطبي، وهو المغيب من الكلام الذي يمكن استنتاجه من خلال الخطاب والذي يلقي ضوءاً ليعين المخاطب على عملية الفهم، إذ إن قدرة اللغة العالية على الإيجاز والتكثيف هي التي منحت الألفاظ القدرة على تكثيف معانيها عندما تُضم إلى بعضها في سياق تواصل، فعولج ذلك في مبحثين الأول ((الاقتضاء الخاص)) الذي يعتمد السياق في فهم النصوص وإدراك مكنوناتها بوعي، وذلك لأهميته من جهة، ولأن المتكلم لا يمكنه قول كل شيء من جهة أخرى، وكيف اقتضى السياق ألفاظاً غير مذكورة

استنتجها المتلقي، وتمت دراسته في قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام إذ يقود أسلوب الآيات إلى توحيد الله تعالى من خلال التفكير والتدبر في مخلوقاته. وأمّا المبحث الثاني فدرس ((الاقتضاء العام)) الذي يحصل من دون أن يوجد سياق حالي معين ويمكن استنتاجه من خلال ألفاظه المتمثلة في (كل وبعض) وما شابههما، وُدُرست التنوين على أنه عنصرٌ صوتي يقتضي معاني مهمة وكيف يمكن للكلمة النكرة المنونة أن تدل على التعريف.

وإذا كانت الإشارة لبعض عقبات العمل مهمة للفت نظر المسؤولين والمختصين نحو المعالجة، فإن من هذه العقبات إرباك الأجهزة المصطلحية في منشئها أولاً وبعد ترجمتها للعربية ثانياً، وافتقار ثقافتنا في الوطن العربي لمؤسسة نقدية معرفية عربية موحدة الهدف تخطط وتستشرف وتنظم وتوحد، وقبل كل ذلك تؤسس لمشروع ثقافي نقدي ومؤسسة ترجمية عربية لا تنهروا ولا تتبع، بل تتأني وتتأمل وتبدع وتعمل على خلق جوٍّ علمي معرفي حر التفكير والتوجهات، وتحرص على فن اختيار كل ما هو ضروري من المترجمات لتلبية حاجة الباحث العربي وتعزيز مصادره وترصين درسه، ولكننا جميعاً ندرك أن الثقافة جزءٌ فاعل ومنفعل في صميم الحضارة التي تشتغل داخل فضائها، ومادامت حضارتنا العربية ما تزال في ظروفها الحالية تابعةً ومستهلكة - بكسر اللام - فإن حضور ثقافة مستقلة برؤاها وبأجهزتها المصطلحية لن يكون قريباً، لأن المنطق العلمي يؤكد أن المصطلح ناتج حضاري، يشتغل طردياً مع تقدم الحضارات لأنها تحتاجه في بناء كياناتها المعرفية وبلورة مفاهيمها ووجودها وتفعيل رؤاها في المجالات كافة، لكن ذلك لا يعد مبعث تطير إذ من الممكن على الأمة الحية الجذور، الواعية بأسباب تأخرها عن الركب الحضاري، والمؤمنة بأدوار النهوض الحضاري أن تحوّل عوامل الإفقار في هذا الواقع إلى عوامل حراك وتحفيز على المثابرة، وشارة صبر على البحث من اجل الإمساك بما تحتاجه معارفها من جديد متطور للأخذ به والعمل على تنميته والإضافة إليه من أجل الرفعة بالإنسان هدفا ساميا لكل المعارف والفنون. وليس آخرُ العقبات المعيقة قصور الدعم المادي والمعنوي الذي تحتاجه مثل هذه المشروعات المهمة والمؤسسات الطموحة الناهضة بها على كل المستويات سواء في مستلزمات الطباعة الحديثة وما تحتاجه من تطوير ومتابعات، أم في مجال تحفيز الباحثين والعاملين على الإنجاز كافة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن تسلسل البحوث في هذا الكتاب كان قائماً على مراعاة

المرتبة العلمية للباحثين توجهاً علمياً، وأسوة بالدوريات الأكاديمية والكتب المحكمة.

وفي الختام لابد لي من وقفةٍ عند واجب الشكر لكل من عمل على، أو ساعد في إنجاز هذا الكتاب، وأبدأ برئيس مجلس إدارة مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة في لندن الدكتور علي المناع الذي كان له واجبه المعرفية في أكثر من جانب أثرهم في إثراء هذه العملية العلمية بدءاً من المقترح وعبوراً بالمتابعات وانتهاء بالإشراف على جوانب العمل كلها، أعانه على ذلك خبرةً في إصدار أكثر من سلسلة بالإنكليزية قبل هذه السلسلة العربية. وبهاء الشكر لمدير عام المؤسسة الفنان جواد المظفر، للمقدرة الفنية التي نسقت وصممت فحوّلت دغل الحروف لأفق من ضياء يزهو بجمالية الفن وألق الاتساق مصحوباً بخبرة منهجية وفحص دقيق، تجلّى كل ذلك في حواراتي الدائمة مع الطرفين من أجل الوصول بالعمل إلى أفضل المستويات، وللشباب أعضاء السكرتارية فضل المتابعة والإعلام والتنصوب اللغوي، الدكتور عرفات فيصل والأستاذ مراد حميد، ولطالي وزميلي المثابر، الدكتور محمد سالم سعد الله جمال الحوار العلمي الدائم تحليلاً لوجهات نظر الباحثين كلما داهمني التعب من اصطدام الآراء وتقلبات الرؤى، والشكر لابنتنا المنجزة الأنسة سناء الكعبي على جهدها ومؤازرتها لمشاريع المؤسسة المعرفية بصبر ومواظبة.

وإذا كان شكر الباحثين الذين تجاوزوا معنا حقاً لهم وواجباً علينا، فقد أخرجنا من حقهم التقديم احتفاءً بختام المسك، فتحية تقدير لكل الأقسام التي أسهمت في الكتاب الأول من هذه السلسلة والتي اتسمت بالجرأة وهي تخوض في ميدانٍ ما يزال مُلبساً ومُلبساً في معظم جوانبه، لأسباب ذكرت في المعوقات، فشكراً لهم، وتحية لجهدهم الذي أسهم في إنجاز هذا العمل البكر، على أمل أن نلتقي بهم في موضوعات جديدة على صفحات كتب أخرى من صفحات سلسلة (لأن) دراسات في اللغة والأدب والنقد، ومن الله سبحانه التوفيق كله، هو الأول والآخر، له الحمد والشكر أولاً وأخيراً.